النقل العام .. معاناة يومية تستوجب الحل - ملف

في خميس, 11/14/2019 - 11:31 fayzeh.alqdamani أضافه
الأربعاء , نوفمبر 13, 2019

يعيش مستخدمو وسائط قطاع النقل العام في الأردن معاناة يومية تستوجب العمل على تطوير القطاع، لتحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين، سيما وأن النقل يحتل ربع نفقات الأسرة الأردنية السنوي على المجموعات غير الغذائية.

وتسلّط الرأي في هذا الملف الضوء على منظومة النقل العام، التي تعيش حالة سيئة في العاصمة عمان وفي جميع محافظات المملكة، وسط جملة من المشكلات التي تراوح مكانها منذ زمن بعيد، فاقمها أكثر دخول النقل الخصوصي، بأجرة مرتفعة، وفوضى كبيرة.

ويعاني المواطنون من حالة انفلات كبيرة تحكمها المزاجية، عند مشغلي حافلات النقل العمومي، أو الخصوصي التي تعمل ليلا ونهارا بشكل مخالف للقانون في ظل غياب الرقابة التي تضبط إيقاعها.

ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة لتذليل عقبات تقديم الخدمة التي تليق بالمواطنين، إلا أن الوضع لم يصل إلى الحد المقبول، على مستوى النقل الخارجي بين المدن، أو داخل المدينة الواحدة.

وسط ذلك يدخل على خط الأزمة مجمعات ببنى تحتية متهالكة تفتقر إلى المرافق العامة، وأخرى أنشئت بملايين الدنانير لكنها خالية، عطّل تشغيلها خلافات ما زالت في مربعها الأول، بين مشغلي الحافلات والجهات الرسمية، عدا عن سلوكيات لم تضبطها مخالفات السير، أو الشكاوى المتكررة من مستخدمي وسائط النقل العام.

ورهن مسؤولون وخبراء ومشغلون ومواطنون تطور منظومة النقل العام في عمان والمحافظات بالارادة الحقيقية والحلول الفعلية للمشكلات التي تواجه القطاع.

ورغم ان مسؤولي النقل اقروا بان المنظومة تعاني من معضلة كبيرة قديمة متجددة الا انهم ابدوا تفاؤلا تجاه التطوير عبر جدية الاجراءات والدراسات المستقبلية.

وحسب مسح نفقات ودخل الأسرة الأردنية 2017/2018 الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة، فإن الأسرة الأردنية تنفق 442 دينارا سنويا على النقل.

ويأتي النقل في المرتبة الثانية من الانفاق بعد الكهرباء والغاز في أولويات الأسرة الأردنية ضمن المجموعات غير الغذائية، حيث يبلغ معدل الانفاق على الكهرباء والغاز 600 دينار سنويا، فيما يشكل الانفاق على النقل 25 %من إجمالي الانفاق على المجموعات غير الغذائية البالغ 1700 دينار سنويا.

عقبات تحول دون التطوير .. والملكية الفردية أبرز المعضلات

مايزال قطاع النقل العام في المملكة يعاني الكثير من المشكلات والعقبات التي تقف أمام تنظيمه وتطويره.

وشكا مواطنون ممن يستخدمون مركبات النقل العمومي من مشكلات تواجههم بشكل يومي ذكروا منها الباصات العمومية «الكوستر» ومخالفاتها المتكررة على الطرقات، بالاضافة الى مشكلة محصل الاجرة من خلال «الكنترول».

ولفتوا ايضا الى مزاجية سائقي التاكسي الاصفر في انتقاء تحميل الركاب واختيار الوجهة التي يريدها بحسب حجم الازدحامات المرورية، أو بسبب اتجاهه لتحميل طلب من خلال الاتفاقيات المسبقة أو الاتصالات الهاتفية معهم.

خبراء نقل ومعنيون طالبوا الجهات المختصة بتركيز الاهتمام بشكل جاد على تنظيم القطاع والاهتمام به ومواكبة التكنولوجيا، وتنفيذ العديد من مطالب مشغلي وسائط النقل العام، التي من شأنها تحقيق الاهداف المرجوة للارتقاء بالقطاع وتقديم خدمة فضلى للمواطنين ومستخدمي وسائط النقل وتشجيعهم على ذلك بدل استخدام سياراتهم الخصوصية.

وبينت دراسات هيئة تنظيم قطاع النقل العام مؤشرات نقل الركاب في الاردن اعداد وسائط النقل العام المتخصصة حيث وصل عدد المركبات داخلي ضمن اختصاص الهيئة الى ما مجموعه 3224 مقسمة لـ 480 ركوب

صغيرة و 2606 حافلة متوسطة و 138 حافلة ورئيسي 2773 مركبة مقسمة ل 572 ركوب صغيرة و 1326 حافلة متوسطة و875 حافلة.

وبلغ عدد سيارات النقل الدولي 129 حافلة فقط، وما مجموعه 8825 مركبة تأجير حافلات موزعة لحافلات متوسطة بلغ عددها (232)و(323)حافلة، و (8825)للركوب الصغيرة في مجال تأجير السيارات السياحية، وحوالي (709(مركبات مقسمة بين حافلة متوسطة وحافلة في مجال النقل السياحي، و (1100 ركوب صغيرة للسفريات الخارجية.)

وأشارت الدراسة الى أن عدد سيارات التكسي الاصفر ضمن اختصاص الهيئة بلغ 5347 ركوب صغيرة فقط، و 178 ركوب صغيرة خدمة تكسي المطار، و 25 خدمة تكسي المعبر وعدد سيارات خدمة تكسي الليموزين بلغ 42 ركوب صغيرة.

وأظهرت النتائج اعداد وسائط النقل الخاص المرخصة بحسب نمط النقل حيث بلغ عددها 11097 مقسمة لـ 6658 رياض أطفال ومدارس، و 792 جامعات وكليات مجتمع، 3647 لشركات ومؤسسات أخرى.

وكان عدد الخطوط الرئيسية في المملكة 605 خطوط، موزعة حسب فئة المركبة حيث بلغ عدد المركبات الصغيرة 572 مركبة و 1326 حافلة متوسطة و 875 حافلة بمجموع كلي بلغ 2773 مركبة.

وكشفت النتائج عدد الخطوط الداخلية موزعة حسب المحافظة فئة المركبات الصغيرة والحافلة المتوسطة والحافلة؛ فقد كان عدد الخطوط في العاصمة عمان ضمن اختصاص الهيئة 62 خط، وفي اربد 345 خط، و195 في البلقاء و 134 في الكرك و 52 بمعان و 222 بالزرقاء و 127 بمحافظة المفرق، و 66 بالطفيلة و67 بمحافظة مادبا 47 في جرش و36 في عجلون و 10 خطوط بمحافظة العقبة، بما مجموعه 480 مركبة صغيرة و2606 حافلة متوسطة 138 وحافلة.

وطالب مستخدمون لوسائط النقل العام بانهاء المشكلات والمعيقات والتجاوزات التي يعاني منها هذا القطاع منذ وقت طويل مثل عدم التزام بعض سائقي حافلات الركوب المتوسطة في الوصول إلى نهاية الخطوط التي يعملون وفقها والازمات المرورية والبنية التحتية غير المؤهلة نسبياً في العديد من الشوارع وتعدد ملكية وسائل النقل.

وقال خالد الذنيبات من مستخدمي وسائط النقل العام ان قطاع النقل يخلو من «الرقابة والتنظيم » ويواجه العديد من المواطنين يوميا العديد المشكلات جراء سلوكيات وتجاوزات يمارسها بعض سائقي الحافلات المتوسطة أو سيارات الأجرة «التاكسي »، والتي منها عدم إلتزام بعض سائقي الحافلات المتوسطة بالوصول إلى نهاية الخطوط التي يعملون وفقها، وعملية نقل الركاب من باص لآخر خلال الرحلة، الأمر الذي يزيد من وقت وجهد الرحلة على الراكب ويسبب ارباكا حقيقيا للموظفين للوصل الى أعمالهم ووجهاتهم في الوقت المطلوب منهم.

وأشار الذنيبات الى استخدام الألفاظ البذيئة من قبل السائقين ومحصلي الأجرة «الكنترول »، يؤذي الركاب فيحاولون البحث عن وسيلة نقل أخرى مثل «التاكسي » والتي تتعامل بمزاجية في انتقاء الركاب، وإحراج الراكب بتحميل طلبات أخرى معه، وعدم تشغيل عداد الاجرة وبخاصة في المحافظات.

ونوه نور عبداالله الى أن بعض المناطق تشهد ازدحاما مروريا كبيرا في وقت الذروة مطالبا تحديد السيارات التي تدخل تلك المناطق على وسائل النقل العمومية فقط، للحد من هذه المشاكل التي تزداد يوما بعد يوم.

وقال أن البنية التحتية غير مؤهلة في العديد من الشوارع بسبب «الحفر والمناهل » غير المرئية للسائق وكذلك التصدعات والمطبات الهوائية، الأمر الذي يسبب أضرارا للمركبات التي تجعل منها غير مريحة للركاب، مشيراً الى ان عدم إضاءة شوارع وخاصة على الطرق الخارجية وداخل المحافظات يزيد من إحتمالية وقوع الحوادث أو الأزمات المرورية بصورة عامة.

من جانبه شكا مصعب خريسات العديد من المشكلات التي تواجهه اثناء استخدامه لوسائط النقل العام بشكل يومي ومنها أزمات السير الخانقة الأمر الذي يضطر سائقي المركبات العمومية بشكل عام تغيير اتجاهاتهم الى شوارع اخرى قد تكون أقل ازدحاما الامر الذي قد يطيل المسافة على الراكب من جهة ويؤخره على موعد وصوله الى عمله، ومن جهة اخرى يسهم في زيادة التكلفة المادية عليه خصوصا عند استخدام التكسي الاصفر.

وطالب خريسات الجهات المعنية بان تولي مسؤولية وسائل النقل العام لشركات ومؤسسات بدلاً عن الأفراد في ملكية هذه الوسائل للعمل وفق نظام وترتيب واشراف تلك المؤسسات التي بالتأكيد ستلتزم بالانظمة والتعليمات وتحد من المخالفات وعمل الصيانة الدورية للمركبات، بالاضافة لخلوها من

[illegible] «[illegible]» [illegible].

[illegible]

[illegible]

[illegible] (BOT) ([illegible] (

[illegible]

[illegible] «[illegible]» [illegible]

[illegible]

[illegible] :[illegible]

[illegible]

[illegible]4.5 [illegible] 2.5 [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]).

[illegible] :[illegible] (□) [illegible].

[illegible]

[illegible]

[illegible] «[illegible]» [illegible].

[illegible]

[illegible]

[illegible] 30) [illegible])10) [illegible].

[illegible]

[illegible] 1 [illegible].

[illegible]

[illegible].

[illegible]

[illegible]

[illegible]

25) [illegible](% 30 [illegible] %80 [illegible] (ITS) [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

350 [illegible] 15.%

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وأكد ان هناك تعليمات تجبر سيارات التطبيقات الذكية بان تكون التسعيرة اكثر من التاكسي الأصفر بحدود ١٥ ٪وسترفع هذه النسبة إلى ٣٠ ٪على حد قول العمري لكي يبقى التاكسي الأصفر في شريحة الاجرة المنخفضةوالمنافس الأول حتى لا تستطيع التطبيقات منافسته، مشيرا الى الابعاد الاجتماعية حيث ان الكثير من النساء لا تقبل ركوب سيارات خصوصي من سيارات شركات التطبيقات وتفضل سيارات التاكسي الأصفر العمومي لأنها معروفة لجميع الناس.

ودعا العمري قطاع التاكسي الأصفر الى الارتقاء في تقديم الخدمة للركاب من حيث نظافة المركبات وصيانتها وطريقة التعامل واللغة التي يتحدث بها مع الركاب والاهتمام بملابس السائقين، مؤكدا حرص الهيئة على التوازن مابين الفئتين وعدم تغول فئة على أخرى، لأن التاكسي الأصفر هو الخدمة الأساسية باستثمار كثير من المواطنين بأموال طائلة يجب الحفاظ على هذا الاستثمار، فالهيئة بدورها تهدف من الفئتين خدمة المواطن على حد قوله.

وبين العمري ان حل مشكلة محصل الأجرة (الكنترول) يأتي بالتكنولوجيا مشيرا الى ان أمانة عمان الكبرى عالجت ذلك من خلال نظام الدفع الإلكتروني في باص عمان، مشيرا إلى أن الهيئة بصدد تنفيذ مشروع أنظمة النقل الذكية التي من المتوقع البدء بالعمل به قريبا وعلى مراحل اولها ستكون على باصات الجامعات بالإضافة لمدينة جرش كنموذج فكرته مثل باص عمان من خلال شحن بطاقات ذكية في محطات الركوب وماكنات دفع وكاميرات مراقبة داخل الباص.

ونوه إلى أن الانتهاء من هذا المشروع الذي مازال تحت إجراءات الطرح من المتوقع الإعلان عن البدء بالعمل به خلال أيام، ويستغرق ٧ شهور منذ بداية الانطلاق يشمل ٦٥٠ باصا يكون الجزء الأكبر منها العاملة على خطوط الجامعات المشمولة على دعم الأجور، وسيتم لاحقا تعميم الفكرة تدريجيا على باقي محافظات المملكة.

وأوضح ان هذا النظام يحل مشكلة عملية المراقبة لإعداد الطلبة المستخدمين للباصات المدعومة من قبل الدولة والتي تدفع نصف قيمة التذكرة ولمعرفة تحديد قيمة الدعم بالأرقام الدقيقة وعمل الدراسات لدفع المبالغ المالية لمشغلي هذه الخدمة.

ولحل مشاكل الباصات العمومية (الكوستر) دعا العمري جميع مشغلي الباصات العمومية على خطوط النقل العام الى الاندماج مع بعضهم في شركات للارتقاء بمستوى الخدمة والالتزام بمواعيد عند التحميل والتنزيل، الامر الذي يمكن الراكب الحجز إلكترونيا مثلما هو الآن مطبق في بعض الشركات والذهاب إلى محطة الباص في الوقت المحدد دون الحاجة إلى الانتظار فترات طويلة، هذا مايجعل هناك نظام الترددات التي تكون محكومة ببرامج زمنية في مواعيد الرحلات، منوها إلى أن الهيئة تعتزم تنفيذ قانون عام ٢٠١٧ خلال عامين والذي يلزم الجميع بالتحويل إلى الاندماج في شركات.

وبخصوص المجمعات قال العمري ان الهيئة أدركت مبكرا مشكلة محطات الركاب لذلك تعمل الان بالتعاون مع البلديات انشاء مجمعات حديثة تلبي احتياجات ومتطلبات المواطنين مازال العديد منها تحت الدراسة والتصميم لانشائها في الوقت الذي افتتحت الهيئة عدد من المجمعات في مختلف المحافظات.

وعند الحديث عن التطبيقات الذكية قال العمري اتخذت الحكومة قبل عامين قرار بترخيصها وبشكل قانوني وإصدار أنظمة وتعليمات تطبق عليها، بعد أن كان الموضوع جدلي بين الجهات المعنية بالنقل حيث تم الاستعانة بقانونيين ومختصين إلى أن وصل إلى ديوان التشريع ليتم بعدها ترخيص شركتين في البداية ثم تبعها ٤ شركات أخرى باسطول سيارات وصل إلى ١٣ الف سيارة عاملة.

وتحدث العمري عن السيارات الخصوصية العاملة مقابل الاجر غير التابعة لشركات مرخصة تأتي معالجتها بمتابعتها ومخالفتها وتطبيق القانون عليها عن طريق جهتين حكوميتين هما إدارة السير ووزارة الاقتصاد الرقمي وهيئة تنظيم الاتصالات، معبرا عن أسفه بأن هناك إحدى الشركات الكبرى تعمل تخفيضات بأسعار الأجور لتنافس سيارات التاكسي الأصفر والتطبيقات الذكية لأنها مخالفة ولا تدفع رسوما ولا مقابل تراخيص او ضرائب للدولة الأمر الذي يسهم في قدرتها على تنزيل أسعارها بشكل كبير، اما المرخصون بشكل قانوني وتفرض عليهم الرسوم والضرائب لديهم حد أدنى للاجور لايستطيع المنافسة وتخفيض الأجور اقل من ذلك فالشركات المرخصة تدفع 100 الف دينار سنويا للدولة وتدفع السيارة ٤٠٠ دينار، وقال ان الهيئة قامت بدورها بتوجيه كتب رسمية لوزارة الاتصالات وإدارة السير بهذا الخصوص وملاحقة الشركات المخالفة وتشديد الرقابة عليهم.

وذكر العمري ان هناك حلولا تخطيطية على مستوى الدولة لقطاع النقل بالأردن منها الباص السريع داخل العاصمة عمان التابع لامانة عمان الكبرى والباص السريع بين عمان والزرقاء التابع للهيئة ويجب اضافتهما لبعضهما البعض لتقديم خدمة نوعية في مجال النقل، فبالرغم من كل الامكانيات المتميزة التي يوفرها باص عمان التابع للأمانة من حيث التكنولوجيا والالتزام بالترددات والدفع الإلكتروني الا ان حركته تكون على الشوارع مابين السيارات يتأثر بأزمات السير الأمر الذي يعيق

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] «[illegible]» [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible](100) [illegible]

[illegible] -[illegible]- [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وفيما يخص مجمع السفريات الداخلية (البركة) وسط المدينة فحاله هو الاخر سيئة وتثير شكوى السائقين والمواطنين المترددين عليه فأرضيته محفرة حيث الغبار الكثيف صيفا والبرك المائية متعددة المساحات شتاء، ولا مسارب للفصل بين الباصات كل حسب الخط الذي يسير عليه، ولا لوحات لتحديد وجهة كل مسرب، ولا مرافق عامة او مظلات تقي الركاب الشمس والمطر، ولا يوجد في المجمع عمال نظافة لخدمته.

وقال مدير المجمع فارس البطوش إن المجمع في حالة يرثى لها اذ يعاني مشكلات مزمنة خوطبت الجهات المعنية بخصوصها اكثر من مرة وفي مقدمتها بلدية الكرك وهيئة تنظيم قطاع النقل وادارة السير في المحافظة لمعالجة المشكلات القائمة لكن لا نتيجة على حد وصفه.

وبين انه يعمل في المجمع (206) باصات ضمن (63) خطا تربط بين الكرك ومختلف مناطق المحافظة، مشيرا الى ان عدد المسارب المخصصة لوقوف الباصات كل حسب خط سيره وعددها (28) غير كافية، ما يعني ان هناك حاجة لزيادتها وتركيب لافتات على رأس كل مسرب باسم الخط المخصص له حتى يتسنى للركاب الاهتداء الى الباصات التي يحتاجونها.

وأشار البطوش الى عدم وجود رقابة كافية من قبل رجال السير لضبط حركة الباصات ومنع اي اعتداءات على الخطوط ومخالفة الباصات التي تقف بشكل خاطئ مغلقة مدخل المجمع الوحيد، اضافة الى باصات «الكيا» التي تقف عند مدخل المجمع فتلتقط الركاب من هناك.

والاسوأ حالة بين مجمعات السفريات في محافظة الكرك هو مجمع الكرك - الاغوار الواقع عند مدخل وسط مدينة الكرك الشرقي والذي لا تؤهله الحالة المزرية التي هو عليها ليسمى مجمع سفريات والذي يتردد عليه (25) باصا، فالمجمع يقع على تقاطع مروري خطر يعرض حياة المترددين عليه لخطر الدهس كما ان وقوعه على شفا وادي سحيق غير مسيج يشكل خطورة اخرى على سلامتهم فاكثر من مرة وفق شهود عيان اصيب عدد من الاشخاص جراء سقوطهم من هناك، وهو بعيد عن وسط المدينة مما يسبب مشقة للركاب القادمين من الاغوار الى الكرك بقصد العلاج او شراء حاجياتهم.

السيارات الخصوصية و «الكيا» تنافس باصات النقل العمومي

ويلفت المواطنون الى انه لا تتوفر في المكان اي خدمات او مرافق وهذا المجمع كما يصفون لا يليق بالمواطنين وعلى الجهات المختصة توفير بديل ملائم له.

وينتقد المواطنون ما قالوا انه تخبط الجهات المختصة في مجال توفير البديل المطلوب فالحلول التي طرحوها ثبت عدم صحتها فلم تطبق وظل المجمع سيء السيرة في مكانه.

وتشكل منافسة السيارات الخصوصية وباصات «الكيا» للباصات ووسائط النقل العمومية المرخصة لهذه الغاية معضلة يئن منها مشغلو الباصات سواء على الخطوط الخارجية او الداخلية وحتى مشغلو سيارات «التكسي»».

ويقول هؤلاء ان السيارات الخصوصية وباصات الكيا المشار اليها تمارس مخالفتها لطبيعة ترخيصها دون حسيب او رقيب ودليل ذلك التزايد المضطرد في باصات الكيا المخالفة والتي يناهز عددها الالاف وتصول وتجول في مختلف مناطق المحافظة تلتقط الركاب من كل موقع تصل اليه وتترك لنا الفتات، وفيما نتحمل نحن نفقات ثابتة مترتبة على باصاتنا فان اصحاب السيارات الخصوصية واصحاب باصات الكيا لا يتحملون ذات النفقات.

ويتظلم مشغلو الباصات وخاصة العاملة على خطوط المحافظة الداخلية من مخالفة بعض سائقي الباصات واعتدائهم على خطوط السير غير المرخص لهم العمل عليها ويصف مشغلو الباصات المتظلمون في هذه القضية ان هذا يشكل اعتداء سافرا على حقوقهم القانونية، مضيفين انهم نقلوا شكواهم للجهات المختصة في المحافظة بيد ان هذه الجهات لم تعالج الامور بشكل ناجع اذ لا زالت الاعتداءات تمارس وعلى اكثر من خط.

الجعافرة : مجمع السفريات الخارجية الجديد يحتاج الى صيانة

وقال نائب رئيس بلدية الكرك بسام الجعافرة ان البلدية لا تألو جهدا في تلبية حاجة المواطنين لمجمعات سفريات منظمة ومكتملة الخدمات وفي اطار الصلاحيات المخولة لها في هذا المجال، مشيرا الى ان مجمع السفريات الداخلية «البركة» قيد اهتمام البلدية التي تعمل اولا باول ليكون لائقا ومن ذلك ادامة نظافته وصيانة دورات المياه الملحقة به، اضافة الى ترقيع ارضياته لازالة ما فيها من تحفيرات، مشيرا الى ان المجمع في طريقه للتحديث في اطار مشروع سياحي متكامل سينفذ في منطقة البركة.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible](103) [illegible] [illegible](442) [illegible].

[illegible]

[illegible] [illegible] ..[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] 5 [illegible] 4 [illegible].

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] 2 [illegible]

[illegible]

[illegible](50) [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] (illegible) [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] 800 [illegible]

[illegible]

[illegible].

[illegible]: [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] 30 [illegible]

[illegible]

[illegible]

[

[illegible]».

[illegible].

[illegible] /[illegible] [illegible].

[illegible]

[illegible]

[illegible] [illegible] :[illegible]

[illegible] – [illegible].

[illegible].

[illegible].

[illegible].

[illegible]

[illegible](213) [illegible](40) [illegible](54) [illegible](47) [illegible].

[illegible] 23 [illegible] 781 [illegible].

[illegible]

[illegible] ..[illegible]

[illegible].

[illegible]

[illegible].

[illegible].

[illegible].

[illegible].

[illegible].

[illegible].

[illegible]

[illegible]

[illegible].

[illegible]

[illegible].

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] :[illegible]

[illegible]

[illegible] 145 [illegible] 215 [illegible] 67 [illegible].

[illegible] 2017 [illegible] 19 [illegible]

[illegible]

[illegible] 215 [illegible]

[illegible]

[illegible].

[illegible]

[illegible]

[illegible] 12 [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] «[illegible]» [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] «[illegible]» [illegible]

[illegible]

[illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[

الشتاء.

كما وتفتقر المواقف بحسب العجالين لخطوط فاصلة او منظمة لعمل الحافلات بحسب الدور ما يؤدي إلى خلق مشاجرات.

يستخدمون «كيا » مضطرين..

وبين ان مواطنين يلجأون إلى استخدام الحافلات الصغيرة (الكيا) بسبب معاناتهم الأمرين مع الحافلات المتوسطة العاملة على الخطوط رغم ما يترتب على ذلك من كلف، مشيرا إلى أنها باتت متوافرة لدى الكثير من المواطنين ممن يستخدمونها لغايات النقل مقابل اجر بين مناطق اللواء او إلى خارجه وفق مجموعات معينة بعيدا عن أعين الجهات المختصة رغم معرفتهم ان ذلك مخالف للقانون.

فيما رأى المواطن حلمي المرادات ان فشل منظومة النقل العام دفع باتجاه تفاقم مشكلة باصات النقل الخاص بالأجرة اذ لو كانت منظمة وملتزمة بمواعيد انطلاق ومهيأ لها بنية تحتية جيدة لوجدت إقبالا من قبل المواطنين ولكانت اقل كلفة على جيوبهم، في وقت باتت مثل الحافلات الصغيرة تمثل مصدر رزق لكثير من المواطنين وتغلبت على جانب من البطالة التي يعانيها اللواء خصوصا لمواطنين وجدوا منها فرصة عمل لهم بعدما تقاعدو ا من الخدمة العامة.

ورصدت الرأي وخلال جولة ميدانية شكوى سائقي الحافلات المرخصة على الخط ما بين اللواء ومركز محافظة الكرك التي يقارب عددها 30 حافلة.

المخالفات غير رادعة

وقال المشرف على موقف الحافلات الخاصة بالأغوار الجنوبية قاسم النواصرة ان الحافلات الصغيرة باتت واحدة من المشاكل التي تعجز الجهات الرسمية المعنية عن ايجاد الحلول لها حيث تعمل بصورة يومية بشكل مخالف بالتوازي مع الحافلات المرخصة التي يدفع أصحابها اثمانا وكلفا لغايات الترخيص.

وأشار إلى ان المخالفات تكون عادة بمبالغ محدودة وغير رادعة بحيث يعاودون نشاطهم بنقل الركاب ضمن مجموعات وبعضهم بات ينظم عملية نقل الركاب من والى المدارس.

وأشار النواصرة إلى افتقار الموقف الحالي لأي مرافق عامة لخدمة الركاب مايضيف معاناة اخرى للركاب بالإضافة إلى بعد الموقف عن الأسواق الداخلية للمدينة وخطورة موقع الموقف نفسه على المدخل الغربي للمدينة الذي يشهد حركة سير نشطة من مختلف الآليات الثقيلة التابعة لشركات التعدين مطالبا البلدية إيجاد بديل له من خلال استملاك قطعة ارض وبناء الموقف بخدماته عليها.

وبينت هيئة تنظيم قطاع النقل البري ان النقل الخاص مقابل اجر لا يدخل ضمن صلاحيات الهيئة باستثناء من يعمل ضمن التطبيقات الذكية، وغير ذلك يعد من اختصاص ادارة السير ومن مسؤولياتها القانونية كما ان توفير البنية التحتية اللازمة لمواقف الحافلات يقع ضمن اختصاص البلديات.

وقالت الناطق الرسمي باسم الهيئة د . عبلة وشاح ان الهيئة بدأت إحالة عطاء على شركات خاصة لغايات نقل طلبة المدارس بما يمكن التغلب على مشكلة استخدام الحافلات غير المرخصة بشكل تدريجي.

الأغوار الشمالية .. نقص في الحافلات والخصوصي يتسيد المشهد

تشهد منظومة النقل العام في مختلف مناطق لواء الغور الشمالية، ضعفاً في عدد حافلات النقل وسط سيطرة الفوضى، جراء عدم تقيد سائقي الحافلات العمومية بمسار خط السير المخصص لهم.

ويقول سكان إن بعض السائقين يسلكون بشكل مخالف طرقا مختصرة للوصول إلى الأماكن المخصصة للركاب، الأمر الذي يزيد على معاناة المواطنين اليومية، مؤكدين أنهم يضطرون للنزول في أماكن تبعد عن وجهتهم نحو كيلومتر واحد، ثم يكملون طريقهم مشيا على الأقدام، أو الركوب بالباصات الخاصة للوصول إلى منازلهم مما يزيد الكلفة المالية عليهم في ظل الأوضاع الاقتصادية، الصعبة التى يعانيها أهالي اللواء.

وأبرزت تلك الحالة، وفق مواطنين، تسيد باصات الركوب الصغيرة الخاصة للمشهد حتى باتت وسيلة النقل الرئيسية لدى غالبية السكان، خاصة لطلبة المدارس والجامعات.

ويؤكد المواطن محمود كفريني، أن أغلب سائقي الباصات العاملة في المنطقة لا يلتزمون بعملية التحميل والتنزيل من الأماكن المخصصة؛ حيث يقومون بتلك العملية من الشارع الرئيس بحجة اختصار

[illegible].

[illegible] [illegible] [illegible] [

[illegible]

[illegible]

[illegible] «[illegible]» [illegible].

[illegible]

[illegible]

[illegible] ..[illegible]

[illegible].

[illegible].

[illegible].

[illegible]

[illegible]

[illegible].

[illegible].

[illegible]

[illegible].

[illegible].

[illegible] «[illegible] [illegible]» [illegible].

[illegible].

[illegible]

[illegible]

[illegible]:[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

Categories:
[illegible]
[illegible]